

واقع التأمينات في الجزائر " مقارنة المردودية المالية للشركات العمومية و الشركات الخاصة "  
The reality of the Algerian insurance « A comparative study of financial  
advantages of public and private companies »

هبور أمال<sup>1</sup> ، شوام بوشامة<sup>2</sup>

<sup>1</sup>جامعة محمد بن احمد – وهران 2 (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم

التسيير [Hebbouramel@gmail.com](mailto:Hebbouramel@gmail.com)

<sup>2</sup>جامعة محمد بن احمد وهران 2 (الجزائر)، أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

[chouambouchama2002@yahoo.fr](mailto:chouambouchama2002@yahoo.fr)

تاريخ القبول: 2021-08-01

تاريخ الاستلام: 2021-02-01

ملخص:

في هذا السياق سنتطرق إلى نظرة شمولية عن تطور سوق التأمين في الجزائر ، و ما يهمنا في هذا البحث تحليل المردودية المالية باعتبارها مؤشر مهم في تقييم أداء المؤسسة لأنها تعطي الإجابات النهائية عن كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة ، فالمردودية هي انعكاس و حصيلة للكثير من القرارات والسياسات التشغيلية للمؤسسة ، بالإضافة إلى أن تحليل المردودية باستخدام المعدلات و النسب تعطي معلومات مفيدة جدا للمحلل المالي والإدارة المالية لتحديد مراكز القوة و نقاط الضعف لوضع المؤسسة المالي .

الكلمات المفتاحية : التأمين في الجزائر ، المردودية ، الشركات العمومية ، الشركات الخاصة .

تصنيف JEL: G220

**Abstract :**

*In this context, we will discuss a holistic view of the development of the insurance market in Algeria, and what is important to us in this research is the analysis of financial return as an important indicator in evaluating the performance of the institution because it gives the final answers about the efficiency of the operational performance of the institution. The operational performance of the institution, in addition to the fact that the cost-effectiveness analysis using rates and ratios gives very useful information to the financial analyst and financial management to determine the strengths and weaknesses of the financial institution's position.*

**Keywords:** Insurance in Algeria, return, public companies, private companies

**Jel Classification Codes :** G220

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: هبور أمال، [Hebbouramel@gmail.com](mailto:Hebbouramel@gmail.com)

مقدمة :

قد مر تكوين التأمين في الجزائر بمرحلتين ، الأولى المتعلقة بمرحلة ما قبل الاستقلال ، وهي الفترة التي كانت تابعة للتأمين الفرنسي ، أما المرحلة الثانية فهي بعد الاستقلال و ربما لهذا السبب نجد أن جل القوانين والنصوص سواء كانت تشريعية أو متعلقة بالتسيير ، لم يطرأ عليها أي تغيير إلا في سنة 1975 م، مما أضفت عليها صبغة العمل بأساليب غير مغايرة لما هو معمول به في مجال التأمين الفرنسي . و لم يكن التغيير لو لا قرار التأميم الذي عكس وجه آخر للتأمين في الجزائر . و رغم ذلك لم يشهد قطاع التأمين تحسنا ملحوظا إلا بعد إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين و الذي جسد ذلك هو الأمر الصادر بتاريخ 23 شعبان 1415 م الموافق ل 25 يناير 1995 م المتعلق بالتأمينات، وهي مرحلة انفتاح سوق التأمين الجزائري. هذا المرسوم المخصص لتحرير نشاط التأمين في الجزائر يسمح خاصة بدخول مؤسسات تأمين جديدة وطنية كانت أو خارجية والهدف من هذا الإجراء هو إخضاع سوق التأمينات للمنافسة ورفع احتكار الدولة على هذه العمليات والذي يؤدي إلى تحسين الخدمات وبيع المنتجات التأمينية (*LEZOUL, Quelle sont des alternatives de developpement du secteur*) كما تعتبر المردودية المالية من أهم المؤشرات التي تعكس الحالة المالية للمؤسسة سواء كانت عمومية أو خاصة .

و رغم تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية منذ صدور هذا القانون الذي ألغى الاحتكار العمومي لصناعة التأمين و تحريرها للمنافسة ، تم تعميق الانفتاح على شركات الأجنبية بالقانون 04-06 الصادر في 20/04/2006 . و رغم كل الإصلاحات التي حظيت بها صناعة التأمين في الجزائر إلا أنها لا تزال متخلفة عن السوق الدولية للتأمين (حمدي، 2011-2012).

و من خلال ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الآتية :

هل هناك فرق ما بين المردودية المالية لشركات التأمين العمومية و المردودية المالية لشركات التأمين الخاصة العاملة في

الجزائر؟

و لإثراء هذا البحث التطبيقي انطلقنا من الفرضيتين الآتيتين :

- المردودية المالية لشركات التأمين العمومية أفضل من المردودية المالية لشركات التأمين الخاصة أم العكس؛
  - لا يوجد أي فرق ما بين المردودية المالية لشركات التأمين العمومية و شركات التأمين الخاصة.
- و نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على أهم التطورات التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر؛
  - التعرف على أشكال المردودية و أهم محركاتها في شركات التأمين؛

• تحديد موقع الجهاز التأميني الجزائري من خلال قياس المردودية المالية للشركات العمومية والشركات الخاصة للتأمين ، و ذلك لمحاولة تصحيح النقائص و تدعيم الإيجابيات.

و لمعالجة هذا البحث اتبعنا الأسلوب التحليلي الوصفي الإحصائي لتحليل معطيات المردودية المالية لكل من الشركات العمومية لتأمين و مقارنتها بالشركات الخاصة لتأمين في الجزائر .

## 1. واقع التأمينات في الجزائر :

من أجل التنظيم القانوني لقطاع التأمين في الجزائر أنشئت جمعية تحت اسم الاتحاد الجزائري لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (U.A.R) سنة 1994م، ويضم كل من مؤسسات التأمين الناشطة في قطاع التأمينات بالجزائر فكان رد فعل الدولة والوزارة الوصية بالنسبة لهذا التأسيس إجراء تحويلات عميقة على القوانين التي تنظم النشاط في هذا القطاع، وهذا بإصدار الأمر 07-95 بتاريخ 25 جانفي 1995م المتعلق بالتأمينات حيث أنه قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات صلة بالاحتكار (القانون رقم 63-201 والأمر رقم 66-127 والقانون رقم 80-07)، ليلغي احتكار الدولة لعمليات التأمين. و لأول مرة يفتح المجال للمستثمرين جزائريين كانوا أم أجانب لإنشاء شركات التأمين في الجزائر، كما يسمح هذا القرار للشركات أن تمارس عمليات التأمين عن طريق الوسطاء المعتمدين، أي الوكلاء المعتمدين من طرف الشركة والسماسة (معتمدين من طرف وزارة المالية)، وقد تم إحداث رقابة صارمة من طرف الدولة وإنشاء جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات (C.N.A). (موقع المجلس الوطني للتأمينات CNA، 2002)

أما شركات التأمين التي تنشط في الجزائر فهي عبارة عن مؤسسات عمومية وأخرى خاصة.

- الشركات الثلاثة ذات الأقدمية في قطاع التأمين وهي الشركات العمومية تطبق كل فروع التأمين وإعادة التأمين وهي:

• الشركة الوطنية للتأمين (SAA)؛

• الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)؛

• الشركة الجزائرية لتأمينات (CAAT).

- بالإضافة إلى شركتين جديدتين :

• شركة مختصة في تأمين المحروقات (CASH)؛

• شركة تهتم فقط بإعادة التأمين الاتفاقيات الدولية (CCR).

- أما الشركات الخاصة، والتي تطبق كل عمليات التأمين وهي:

• TRUST الجزائرية، أنشئت سنة 1998م؛

• الجزائرية للتأمينات 2A؛

- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR والتي أنشئت سنة 1999م؛
  - مؤسسة البركة و الأمان التي أسست سنة 2000 ثم أصبحت شركة السلامة للتأمينات سنة 2006؛
  - مؤسسة الريان للتأمين 2002 و أعلنت إفلاسها سنة 2006؛
  - المتوسطة للتأمينات GAM؛
  - شركة ALLIANCE؛
  - شركة AXA ALGERIE ASSURANCE؛
  - الشركة الجزائرية للتأمين لضمان الصادرات CAGEX؛
  - شركة متخصصة في مجال القرض الداخلي المرتبط بالاستثمارات SGCI.
- وكل هذه الشركات تدخل ضمن شركات المساهمة.
- كما أن هناك تعاضديتين وهي من أهم وأبرز شركات التأمين المتخصصة في هذا النوع وهي:
- التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التريبة والثقافة (MAATEC) التي جمد نشاطها سنة 2020.
  - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)(LEZOUL, « La situation actuelle du secteur des assurances en Algérie- Quelle sont les alternatives?», 25-26 avril 2011)
- حيث أن نشاط MAATEC يعد محدودا باعتبار أن حوالي 100% من محفظة نشاطها تأتي من عملية تأمين السيارات، و التي جمد نشاطها سنة 2020، أما بالنسبة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) فهو متخصص في القطاع الفلاحي حيث يعتبر الرائد في هذا المجال. ثم رفع التخصص عن كل الشركات في 1990 و أصبحت تؤمن كل الفروع. ومن الملاحظ أن شركات التأمين تعمل جاهدة لتوسيع محفظة نشاطها في كل الفروع.
- إن تقييم سوق التأمينات بالجزائر يبدأ من سنة 1995م، حيث تم إعادة تنظيمه وتدعيمه تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق.
- وإذا رجعنا للسوق الجزائرية للتأمينات، فإننا نلاحظ هيمنة التأمينات الإجبارية كتأمين السيارات والنقل والأخطار الصناعية، في حين أن التأمينات الاختيارية لا تزال نسبتها ضعيفة.
- ويمكن الإشارة إلى التغييرات التي أدخلت على مستوى قطاع التأمينات في الفصل بين منتجات (التأمين من الأضرار) و(تأمين الأشخاص). وقد منح القانون 04/06 الصادر بتاريخ 20 فيفري 2006م والمتعلق بالتأمينات للشركات العمومية للتأمين مهلة مدتها خمس سنوات (مارس 2006 مارس 2011) للفصل بين تأمين الأشخاص

والتأمين من الأضرار من خلال استحداث فروع مختصة في مجال تأمين الأشخاص. وعليه، تم إنشاء ثمانية فروع مختصة طبقا لهذا القانون المكمل للأمر 07-95 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995. (ق.إ، 2011)

● ويتعلق الأمر بشركة التأمين والاحتياط والصحة للتأمين "SAPS"، و التي أصبح اسمها "AMAANA" في وقت لاحق، و هي أول شركة تأمين على الأشخاص في الجزائر وقد أنشئت بالشراكة بين المجموعة الفرنسية التعااضدية لتأمين تجار وصناعيي فرنسا وإطارات وأجراء قطاعي التجارة والصناعة (MACIF) والشركة الجزائرية للتأمينات SAA وبنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR. كما يقدر رأس المال الاجتماعي لشركة التأمين و الاحتياط والصحة بملياري (2) دينار حيث تحوز "ماسيف" على 41% منه في حين توزع 59% التي يجوزها الطرف الجزائري كالتالي : 34% للشركة الوطنية للتأمين و10% لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و15% لبنك التنمية المحلية.

● أما الفرع الثاني للتأمين على الأشخاص شركة التأمين على الحياة "تالا TALA" فقد تم تنصيبه من قبل الشركة الجزائرية للتأمين CAAT.

● الفرع الثالث فقد ذكر أن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR قد أطلقت خلال شهر مارس 2011 م فرع "كرامة للتأمينات CAARAMA"، وهو فرع جديد مختص في التأمين على الأشخاص وذلك من أجل ترقية التأمين على الأشخاص أو التأمين على الحياة.(فرع الكرامة للتأمينات يقترح حولا جديدة للتأمين على الأشخاص، (2011)

● وفيما يخص الفرع الرابع و هو شركة "AXA ASSURANCE VIE" تأسست سنة 2011 من طرف شركة "AXA ASSURANCE" بمساهمة كل من البنك الخارجي الجزائري BEA والصندوق الوطني للاستثمار (AXA Assurance). FNI

● والفرع الخامس فيتمثل في شركة "MACIR VIE" وقد تم تنصيبه من قبل الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR.(Macir vie, 2011).

● الفرع السادس الذي دخل السوق الوطنية للتأمينات على الأشخاص فقد تم تنصيبه سنة 2012م من طرف الصندوق الوطني للتعااضدية الفلاحية وشركة "سلامة للتأمينات - الجزائر" سميت "MUTUALISTE". حسب البيان الذي توج الاتفاق المبرم بين الشركتين ستكون منتجات هذا الفرع موجهة حصريا نحو المهن الفلاحية والعالم الريفي.(جريدة المسار العربي، 2011)

• الشركة السابعة و هي شركة " ALGERIAN GULF LIFE " AGLIC "INSURANCECOMPANY"، أنشأت من طرف شركة متخصصة في تأمين الممتلكات CASH بمساهمة البنك الوطني الجزائري BNA. (Aglic Algerie, 2011).

• وأخيرا شركة CARDIF EL DJAZAIR تأسست سنة 2006 متخصصة في تأمينات الحياة المتعلقة بالقروض والادخار، وهي شركة أنشأت من طرف البنك BNP PARIBAS. (Cardif Eldjazair, 2007)

واستنادا لكل ما سبق سوف يكون لدينا 14 شركة لتأمين الممتلكات وتعاضدية واحدة و 8 شركات لتأمين الأشخاص في المجمل 23 شركة تأمين في الجزائر ككل .

## 2. تطور رقم الأعمال المحقق في سوق التأمين الجزائري :

و من خلال الجدول الموالي يمكن إلقاء نظرة على تطور رقم أعمال المحقق من طرف القطاع بعد صدور الأمر 07/95 ، حيث عرف ارتفاعا منذ سنة 1995 م ، و ذلك بمعدلات متزايدة ، و قد عرف هذا النشاط انتعاشا ملحوظا ابتداء من 2001م، حيث بلغ سنة 2002 م مقدار 29.1 مليار د.ج مقارنة بسنة 2001م (Ministère des finances, 2002)، ويعود سبب هذا النمو بصفة خاصة إلى ارتفاع الاستثمار الوطني الذي قدر ب (+14% بالأسعار الجارية) (بلعزوز و حمدي، 2011/12/08-07)، وكذا تشديد شروط إعادة التأمين الناجم عن الأحداث التي ميزت عام 2001 م من فيضانات باب الواد في 10 نوفمبر.

خلال سنة 2003 م عرف القطاع تنظيما جديدا حيث تم إدخال الإلزامية في مجال تغطية آثار الكوارث الطبيعية بموجب الأمر رقم 12/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 م (نتيجة لضخامة الأضرار الناجمة عن هذه الكوارث)، كما تم بمقتضى المادة 117 لقانون المالية لسنة 2003 م استبدال الصندوق الخاص بالتعويضات (FSI) بصندوق ضمان السيارات (FGA) بغرض منح الصندوق إمكانيات أكثر للتكفل الأحسن بضحايا حوادث المرور في حالة عدم وجود تغطية تأمينية ، حيث يتمتع هذا الصندوق الجديد الموضوع تحت سلطة وزارة المالية بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ، إلا أن رقم أعمال القطاع لم يعرف تطورا كبيرا (حساني، 2011-2012).

أما سنة 2004 م، فقد عرف القطاع دخول حيز التطبيق لإلزامية تأمين آثار الكوارث الطبيعية ( CAT (NAT) بعد زلزال 21 ماي 2003 الذي ضرب منطقة بومرداس (فلاق) وحدوث كارثة صناعية كبيرة و المتمثل في حريق مركب سونطراك (GLIK) بسكيكدة، و قد شهدت هذه السنة ارتفاع رقم أعمال القطاع ب 36.6 مليار د.ج

مقارنة بسنة 2003 م (Ministère des finances, 2004)، أما سنة 2006 م فقد قدرت ب 46.5 مليار د.ج (Ministère des finances, 2006)، حيث عرفت هذه السنة إصدار القانون 04/06 الممضي في 20 فبراير 2006 المعدل للأمر 07/95 والذي أدخل مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحرير قطاع التأمين بشكل أكبر بغية توفير الظروف الملائمة لتفعيل أدائه مما يحقق ترقية نشاط القطاع (خطيب، 26/25 أبريل 2011). وركز هذا القانون على ضرورة فصل تأمين الممتلكات عن تأمين الأشخاص. واستمر هذا الارتفاع بشكل ملحوظ بسبب التزايد المستمر لحظيرة السيارات بشكل متسارع ولاعتماد التأمين في الجزائر على فرع السيارات الذي يأخذ حصة الأسد بنسبة % 54,7 من الحصة السوقية لسنة 2017 برقم أعمال يقدر ب 69 مليار دينار جزائري.

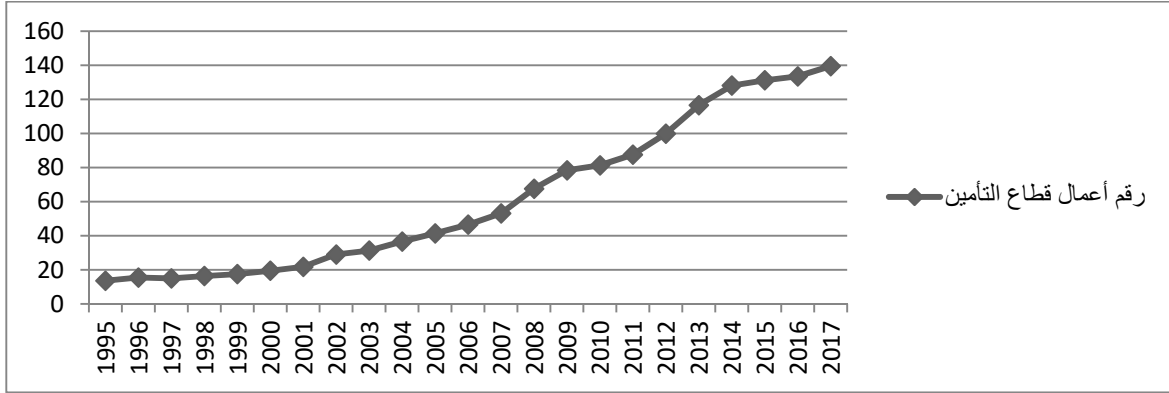
وهكذا يساهم قطاع التأمين في الجزائر في بناء و تكوين فرص تنافسية، بقسط ضئيل بالنسبة للسوق العالمي للتأمين، ولهذا بعد الأخذ بأسباب تم اللجوء إلى اتخاذ قرار بشأن الحل البديل من خلال تبني نظام آخر من أنواع التغطية التأمينية مثل التأمين التكافلي (LEZOUL, « La situation actuelle du secteur des assurances en Algérie- Quelle sont les alternatives?», 25-26 avril 2011)، وبالتالي تحسين مرتبته في السوق الإفريقي و المغربي كخطوة أولى، لالتحاق بالسوق العالمي للتأمين فيما بعد. حيث في سنة 1996 تمت مصادقة الجزائر على ما يعرف بالاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-144 ممضي في 23 أبريل 1996. إذا فبعد أن كان يسمح بإنشاء صناديق تعاونية في قطاعات خاصة في سنة 2009 تم إصدار ما يمكن اعتباره قانونا عاما يسمح بإنشاء شركات ذات شكل تعاضدي أو تعاوني ، ودون قصره على قطاع معين وهذا من خلال المرسوم التنفيذي 13/09 الصادر بتاريخ 2009/01/11 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للشركات التعاضدية (براحلية، 25-26)، و في قانون المالية لسنة 2020 نصت المادة 103 على إدخال تعديل على قانون 07/95 المتعلق بالتأمينات و التي كان نصها ما يلي: "يمكن لشركات التأمين كذلك إجراء معاملات على شكل تكافلي" و لكنه لم يفعل بعد.

الجدول 1: تطور رقم أعمال قطاع التأمين الجزائري خلال فترة (1995-2017) (مليار د.ج)

السنوات	رقم أعمال
2017	139.5
2016	133.5
2015	131.2
2014	128.1
2013	116.6
2012	99.9
2011	87.6
2010	81.3
2009	78.4
2008	67.6
2007	53.13
2006	46.5
2005	41.4
2004	36.6
2003	31.3
2002	29.1
2001	21.8
2000	19.8
1999	17.5
1998	16.4
1997	16
1996	15.5
1995	13.6

SOURCE : Conseil National Des Assurances, « www.cna.dz »

الشكل 1 : تطور رقم أعمال قطاع التأمين الجزائري خلال فترة (1995-2017) - مليار د.ج-



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على الجدول 1

### 3. جوانب تتعلق بالمرودية :

إن العرض الأساسي لأي مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها تجارية أو صناعية أو خدمية تلعب دوراً هاماً في المحافظة على مكانتها في السوق مما يجعلها تعمل باستمرار و أقل تكلفة و بالتالي تحقيق نسبة من المردودية. والتحدث عن المردودية موضوع هام حيث من خلالها تستطيع المؤسسة التحكم في قدرتها في السيطرة على الأمور الإنتاجية و الاستغلال العقلاني لكافة مواردها البشرية و المالية و المادية .

### 1.3. مستويات المردودية :

تقاس المردودية في الأساس على ثلاث مستويات و هي:

- مستوى النشاط أو المستوى التجاري
- المستوى الاقتصادي
- المستوى المالي

و عليه نجد ثلاث أنواع رئيسية للمردودية و هي :

● مردودية النشاط (المردودية التجارية) Return on sales (ROS)

● المردودية الاقتصادية Return on Assets (ROA)

● المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية) Return on Equity (ROE)

### 1.1.3. مردودية النشاط (المردودية التجارية) Return on sales (ROS)

هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها ، و تحسب كما يلي :



معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة (زغيب و بوشنقىر، 2010) عند هذا المستوى يتم تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة بين النتيجة و رقم الأعمال المحقق (خارج الضرائب) و هو الذي يشمل مستوى النشاط ، لمعرفة إذا كانت المؤسسة تحقق نتيجة كافية من المبيعات لتغطية تكاليفها الثابتة و المتغيرة (Josette, 1999) ، و تعكس هذه النسبة قدرة الشركة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى لذلك فهي تؤثر على قدرة الدينار من المبيعات على تحقيق الربح، و لها مؤشرين هما :

### نسبة الهامش الإجمالي (Gross profit margin)

تستعمل بشكل واسع في المؤسسات التجارية و تحسب من جدول حسابات النتائج ، وهي مستقلة عن السياسة المالية للمؤسسة، حيث تساعد على تقييم استراتيجياتها التجارية، و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة الهامش الإجمالي = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال خارج الضريبة

### نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال (Operating Profit Margin)

تقيس هذه النسبة أداء المؤسسة على المستوى التشغيلي و التجاري و كذا قدرتها على توليد موارد للخزينة من خلال طاقاتها التشغيلية، و تكون مرتفعة في المؤسسة التي تشتغل بمعدات ثقيلة ، حيث تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الضريبة

### 2.1.3 المردودية الاقتصادية (ROA) Return on Assets

و هي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة (زغيب و بوشنقىر، 2010) ، وتسمى كذلك بالعائد على الموجودات ، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها و أصولها، و تقيس أيضا مدى نجاح الإدارة في استعمال هاته الأصول التي عهدت إليها (James, Michael, & Earl, 2001) ، و تحسب بالعلاقة التالية :

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

و يمكن أن تحسب أيضا بالعلاقة التالية (Martin & Fernando, 2002):

المردودية الاقتصادية = معدل دوران الأصول \* هامش الربح الصافي

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال / الأصول

### 3.1.3 المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية) Return on Equity (ROE)

و تسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية أو على الأموال الخاصة ، حيث تم هذه النسبة بالدرجة الأولى المساهمين و المستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين ، و هي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين و زيادة ثروتهم الصافية

الناجحة عن أنشطتها العادية ، سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها ، وحتى يرضى المساهم أو المستثمر و يقبل بوضع و عهد مدخراته لدى المؤسسة يجب أن تكون مردوديتها المالية مرتفعة (Patrick, 2005)، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) * 100$$

وتبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة . و كلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة. و تعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة (زغيب و بوشنقير، 2010، صفحة 88).

و الجدول التالي يوضح المعدلات الممكنة للمردودية المالية و تقيمتها :

**الجدول 2 : تقييم معدل المردودية المالية**

التقييم	معدل المردودية المالية
لا توجد مردودية مالية	$ROE > 0$
مردودية مالية ضعيفة	$0 < ROE < 5$
مردودية متوسطة	$5 < ROE < 10$
مردودية مرتفعة و مرضية	$ROE < 10$

SOURCE : Patrick Piget , « **Gestion financière de l'entreprise** » 2 eme édition , economica , Paris , France , 2005 , P : 105

### 2.3. محركات المردودية في شركات التأمين

من أجل تحديد محركات المردودية في شركات التأمين يجب تحليل العائد على الأموال الخاصة من أجل استخراج المكونات الأساسية له . يتأثر العائد على الأموال الخاصة أساسا بالعوامل التالية :

أ. الأرباح الصافية: حيث تتمثل في الفرق بين الإيرادات الإجمالية و التكاليف الإجمالية.

**الجدول 3 : نتيجة السنة المالية لشركات التأمين في الجزائر (2013/2017) (مليون دينار)**

الشركة	2013	2014	2014/2013	2015	2014/2015	2016	2015/2016	2017	2016/2017
SAA	3225	3229	0%	3386	5%	3122	-8%	3251	4%
CAAT	1926	1574	-18%	2069	31%	2338	13%	2510	7%
CAAR	1153	927	-20%	1101	19%	601	-45%	856	42%
CASH	497	819	65%	492	-40%	1087	121%	504	-54%
CNMA	122	477	291%	338	-29%	742	120%	856	15%

120%	659	-21%	299	-1%	380	55%	385	248	CIAR
-102%	-5	-18%	209	8%	256	-3%	237	245	2A
91%	403	41%	211	-48%	150	26%	286	227	SALAMA
73%	301	57%	174	-55%	111	74%	249	143	GAM
2%	432	16%	422	2%	363	-3%	355	367	ALLIANCE
27%	299	57%	235	-43%	150	51%	261	173	TRUST
			-		-	72%	74	43	MAATEC
443%	24	98%	-7	38%	-377	10%	-604	-669	AXA ASS DOM
-69%	55	28%	177	6%	138	37%	130	95	CARDIF AL DJAZAIR
109%	134	-24%	64	27%	84	57%	66	42	MACIR VIE
221%	289	-60%	90	5%	227	17%	217	185	TATA
6%	155	106%	146	-62%	71	13%	186	165	SAPS
-29%	73	34%	103	0%	77	7%	77	72	CAARAMA
-2180%	-520	108%	25	140%	12	105%	5	-94	AXA ASS VIE
36%	79	-17%	58	-47%	70	4333%	133	3	MUTIALISTE
148%	14	3%	-29		-30				AGLIC

Source : Ministère du finance « Rapports sur l'activité des assurances en Algérie » , 2013-2017

و يأتي مصدر الأرباح الصافية في شركات التأمين من جهتين هما :

1.أ. النتيجة التقنية : تعبر النتيجة التقنية عن الأرباح الصافية المحققة عن النشاط التأميني (التقني) لشركة التأمين حيث تحسب بالفرق بين هامش التأمين و تكاليف الاستغلال (خارج التكاليف المالية ومخصصات الاهتلاك) ، حيث يتمثل هامش التأمين في الفرق بين الأقساط الصادرة و العمولة المحصلة عن عمليات التنازل أو إعادة التنازل ، وتحويل تكاليف التأمين و إعادة التأمين المتعلقة بالدورات السابقة هذا من جهة ، و بين الأقساط المؤجلة و الكوارث و التكاليف المتعلقة بها(هدى، 2004-2005).

في حين تتمثل تكاليف الاستغلال في أجور العمال ، و الضرائب ، و عمولات الوسطاء ، و مصاريف الخدمات، و المواد و اللوازم المستهلكة ، و مصاريف أخرى مختلفة ، و تجدر الملاحظة إلى أنه إذا وجد تحويل تكاليف الاستغلال المتعلقة بالدورات السابقة فيجب إضافتها للنتيجة التقنية .

و إذا ما نسبنا النتيجة التقنية إلى الأقساط الصافية نجد أنها تتأثر بما يلي :

- **معدل الكوارث** : يتمثل في نسبة الكوارث المحققة إلى الأقساط الصافية فكلما ازداد هذا المعدل كلما انخفضت النتيجة التقنية و العكس صحيح .
- **معامل الاستغلال** : يتمثل في نسبة العمولات و تكاليف الاكتتاب و الاستغلال بصفة عامة إلى الأقساط الصافية ، فكلما ازداد هذا المعدل كلما انخفضت النتيجة التقنية و العكس صحيح .
- **معدل المشاركة في الأرباح** : يتمثل في نسبة المشاركة في الأرباح إلى الأقساط المكتسبة، و هذا بالنسبة للتشريعات التي تلزم ضرورة مشاركة حملة الوثائق في الأرباح التقنية ، فكلما ازداد هذا المعدل كلما انخفضت النتيجة التقنية و العكس صحيح .

يسمى مجموع معدل الكوارث و معامل الاستغلال و معدل المشاركة في الأرباح بالمعدل المجمع (Ratio combiné) ، حيث يعكس هذا المعدل مدى تغطية الإيرادات المحققة عن النشاط التقني (أقساط، وعمولات محصلة....) للتكاليف التقنية التي تتحملها شركة التأمين (كوارث ، تكاليف الاستغلال)، فكلما كبر هذا المعدل كلما انخفضت النتيجة التقنية و العكس صحيح .

أ. **2. النتيجة المالية**: تتعلق هذه النتيجة بتخصيص الأصول و تسييرها، أي بالنشاط المالي لشركة التأمين، وتتمثل في الفرق بين عائدات الاستثمارات و الأرباح الرأسمالية عليها من جهة، و بين الخسائر الرأسمالية والتكاليف المالية (تكاليف بنكية و تكاليف التحصيل، تكاليف شراء الأوراق المالية.... الخ) من جهة أخرى.

- **عائدات الاستثمارات** : تتمثل في الفوائد و الأرباح الرأسمالية و غيرها ، فكلما زادت هذه العوائد كلما أدى ذلك إلى زيادة النتيجة المالية .

- **رافع الأصول (Asset leverage)** : تتمثل في نسبة الأصول المستثمرة إلى الأقساط الصافية فكلما زاد حجم الاستثمارات من خلال الأقساط الصافية كلما أدى ذلك إلى زيادة النتيجة المالية .

حيث كلما زادت النتيجة التقنية أو المالية كلما أدى ذلك إلى زيادة الأرباح الصافية ومنه زيادة المردودية والعكس

صحيح.(هدى، 2004-2005)

جدول 4: الاستثمارات المالية لشركات التأمين الجزائرية من 2013 إلى 2017 (الوحدة: مليون دينار)

2017/2016	2017	2016/2015	2016	2015/2014	2015	2014/2013	2014	2013	الشركة
-9%	46429	5%	50810	2%	48586	5%	47586	45513	SAA
27%	29783	13%-	23396	10%	26942	2%	24445	24082	CAAT
5%-	19539	8%-	20593	2%	22341	1%	21960	21740	CAAR
5%-	16564	2%	17414	13%	17054	14%	15083	13205	CASH
9%	13260	24%	12160	18%	9789	36%	8283	6110	CNMA
4%	4710	11%	4510	5%	4055	24%	3878	3123	CIAR
20%	1632	12%	1359	7%	1216	60%	1132	706	A2
20%	5215	14%	4330	27%	3805	16%	2990	2583	SALAMA

%11	3018	%2-	2718	%3-	2768	%10	2858	2608	GAM
%5	2393	%2-	2270	%14-	2322	%3	2702	2620	ALLIANCE
%48-	2068	%9	3971	%1-	3658	%15	3698	3209	TRUST
%100-		%0	404	%27	402	%51	316	209	MAATEC
%28	2 955	%18	2 315	%525	1 970	%65-	315	900	AXA Ass Dommage
%1	147566	%1	146250	%7	144908	%7	135246	126608	تأمين الممتلكات
%87-	260	%17	2040	%34	1750	%4	1310	1260	CARDIF EL DJAZAIR
%37	370	%7-	270	%45	290	%0	200	200	MACIR VIE
%20	4212	%31	3510	%46	2678	%21	1831	1516	TALA
%7-	2906	%20	3140	%66	2610	%33	1575	1185	SAPS
%22	5772	%7	4722	%27	4429	%14	3479	3050	Caarama assurance
%64	1440	%5	879	%178	835	%41-	300	506	AXA Ass vie
%0	1000	%6	1000	%0	940	%27	940	740	Mutualiste
%21	1000	%12-	825		940				AGLIC
%4	16960	%13	16386	%50	14472	%14	9635	8457	تأمين الأشخاص
%1	164526	%2	162636	%10	159380	%7	144881	135065	المجموع العام

Source : Ministère du finance « Rapports sur l'activité des assurances en Algérie » , 2013-2017

كما أنه يمكن أن تتأثر الأرباح الصافية بمعدل الضريبة المفروض ، الذي يعتبر عاملا خارجيا فكلما ازداد هذا المعدل كلما أدى إلى انخفاض الأرباح الصافية و العكس صحيح.

أما عن تأثير النتيجة التقنية و المالية على العائد على الأموال الخاصة ، فقد وصلت دراسات أعدتها مجلة SIGMA إلى أنه كلما زادت النتيجة التقنية و النتيجة المالية كلما أدى ذلك إلى زيادة العائد على الأموال الخاصة .

كما أثبتت العديد من الدراسات أنه توجد علاقة عكسية بين النتيجة التقنية و النتيجة المالية و هذا خاصة في شركات التأمين العام ، فزيادة النتيجة المالية ( التي تتأثر بمعطيات اقتصادية و مالية مختلفة) التي ترجع لارتفاع معدلات الفائدة مثلا يمكن لشركة التأمين أن تستغل هذه الوضعية و تقوم بسياسة تخفيض أسعار منتجاتها و خاصة بالنسبة للعمليات الجديدة بهدف توسيع حصتها السوقية ، و هي بذلك يمكن أن تتحمل خسائر تقنية كبيرة، و لكن من دون أن تحقق خسائر عامة لأن النتائج المالية الإيجابية يمكن أن تغطي النتائج التقنية السالبة . كذلك هو الحال عندما تتراجع النتيجة المالية نتيجة لتقلبات في السوق المالي أو انخفاض معدلات الفائدة مثلا فيجب أن يقابل هذه الوضعية تحسن في النتيجة التقنية عن طريق زيادة أسعار منتجاتها مثلا .

إلا أن هذه العلاقة بين النتيجة التقنية و المالية ليست مضبوطة نتيجة لعدم إمكانية شركات التأمين في التحكم في نتائجها التقنية ، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن النتيجة التقنية تخضع لدورات منتظمة، فهي تمر بمرحلة تكون فيها الأسعار منخفضة نتيجة لتشبع السوق، و مرحلة أخرى تتميز فيها الأسعار بالارتفاع ، و تدوم هذه الدورة في المتوسط ست سنوات .

و من أجل زيادة حجم الأقساط السنوية ينبغي تحديث و تطوير السياسات التسويقية والإنتاجية باستمرار ، فخلق منتجات جديدة تتميز بالشموليتها ومرونتها و اقتحام الأسواق الجديدة بدلا من التنافس في الأسواق التقليدية من شأنه توسيع قاعدة عملاء شركات التأمين و خاصة إذا اتبعت الشركة سياسة للإشهار بمنتجاتها ، كما أن الاعتماد على قنوات التوزيع المختلفة مثل وسطاء التأمين (وكلاء عامين أو سماسرة)، و البيع الإلكتروني و عرض المنتجات بأسعار مناسبة من شأنه زيادة حجم الأقساط .

و بصفة عامة يمكن القول أن الأرباح الصافية في شركات التأمين تتميز بالتقلب نتيجة للتغيرات التي تحدث على مستوى النتائج المالية و التقنية(هدى، 2004-2005) .

ب. هامش الملاعة : يتمثل هامش الملاعة في حجم الأموال الخاصة الضرورية لتغطية الالتزامات المنعقدة اتجاه المؤمن لهم ، فكلما كان هذا الهامش كبيرا كلما أدى ذلك إلى انخفاض العائد على الأموال الخاصة و العكس صحيح ، أي كلما انخفض هذا الهامش كلما أدى ذلك إلى زيادة العائد على الأموال الخاصة.

جدول 5: هامش الملاعة لشركات التأمين الجزائرية من 2013 إلى 2017 (الوحدة: مليون دينار)

2017/2016	2017	2016/2015	2016	2015/2014	2015	2014/2013	2014	2013	الشركة
%5	34811	%6	33025	%6	31162	%0	29309	29336	SAA
%7	23901	%6	22284	%7	21010	%4	19573	18895	CAAT
%1	20812	%2	20508	%3	20112	%7	19532	18323	CAAR
%9	12054	%3	11070	%5	10769	%3	10213	9923	CASH
%5	5423	%6	5184	%4	4880	%4-	4701	4873	CNMA

%2	5153	%2	5073	%2	4973	%2	4866	4790	CIAR
%28-	1908	%4	2650	%1	2547	%7-	2518	2697	A2
%8	2941	%3	2733	%4	2646	%5	2538	2406	SALAMA
%12	1662	%6	1490	%24	1402	%52	1133	744	GAM
%7	3129	%6	2922	%6	2750	%8	2596	2393	ALLIANCE
%9	3154	%6	2886	%1	2727	%19	2706	2274	TRUST
%100-		%0	1137	%2-	1136	%293	1155	294	MAATEC
%9-	1087	%7	1196	%28	1118	%41-	876	1489	AXA Algerie Ass Dommage
%3	116035	%5	112158	%5	107232	%3	101716	98437	مجموع تأمين الممتلكات
%49	1568	%1	1054	%1	1043	%1	1036	1024	CARDIF EL DJAZAIR
%5	1282	%9	1218	%7	1119	%1	1044	1031	MACIR VIE
%3-	1573	%4	1625	%16	1556	%11	1337	1204	TALA
%3	1721	%2-	1663	%31	1702	%15-	1302	1534	SAPS
%7	1508	%5	1408	%9	1337	%8	1227	1141	Caarama assurance
%86	1674	%1	900	%5	889	%3-	846	871	AXA Algerie Ass vie
%6	964	%8	909	%18	838	%12-	709	802	Mutualiste
%2-	947	%3-	970		1000				AGLIC
%15	11237	%3	9747	%26	9484	%1-	7501	7607	مجموع تأمين الأشخاص
%4	127272	%4	121905	%7	116716	%3	109217	106044	المجموع العام

Source : Ministère du finance « Rapports sur l'activité des assurances en Algérie », 2013-2017

#### 4. تحليل البيانات الإحصائية باستعمال برنامج SPSS للمقارنة ما بين المردودية المالية للشركات العمومية للتأمين و الشركات الخاصة :

من خلال الجداول الموالية يمكن تحليل البيانات الإحصائية باستعمال برنامج SPSS لدراسة سوق التأمين الجزائري خلال الفترة ما بين 2013-2017 لكل الشركات الناشطة في هذا سوق و هي ثمانية شركات عمومية و أحدا عشر شركة خاصة . و تشمل الدراسة مقارنة المردودية المالية للشركات العمومية بالمردودية المالية للشركات الخاصة ، و بما أن عدد الشركات العمومية يختلف عن عدد الشركات الخاصة فتم الدراسة بمقارنة وسيط الشركات العمومية بوسيط الشركات الخاصة .

جدول 6: المردودية المالية لشركات التأمين في الجزائر (نتيجة السنة المالية / رؤوس الأموال الخاصة %)

2017	2016	2015	2014	2013	الشركة
9	9	10	11	11	SAA

11	11	10	9	11	CAAT
4	3	6	5	6	CAAR
4	9	5	8	5	CASH
15	14	7	12	3	CNMA
5	8	6	6	6	CAARAMA
16	5	13	14	14	TALA
13	6	8	8	5	CIAR
6	6	8	16	0	MUTUALIS
0	9	11	10	10	2A
11	6	5	11	9	SALAMA
18	13	9	23	16	GAM
13	14	13	13	14	ALLIANCE
8	7	5	9	7	TRUST
3	-1	-40	-350	-84	AXA ASS DOM
10	5	7	6	4	MACIR VIE
8	8	4	11	11	SAPS
3	15	12	11	9	CARDIF AL
-35	3	2	1	-12	AXA ASS VIE

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية من سنة 2013 إلى سنة 2017  
اختبار Mann-Whitney لعينتين مستقلتين :

يجب التحقق أولاً من أن شروط استخدام هذا الاختبار متوفرة وهي :

1. أن يكون المتغير التابع محل الدراسة متغير كمي مستمر أو متغير ترتيبي ، وفي هذه الدراسة فإن متغير المردودية المالية هو متغير كمي مستمر .

2. أن يكون المتغير التابع يتبع توزيع طبيعي بالنسبة لكلا المجموعتين المراد دراسة الفروق بينهما، وهذا شرط غير متحقق كما يثبتته اختبار التوزيع الطبيعي .

بالنسبة للشركات العمومية نعتمد اختبار Shapiro-Wilk لأن حجم العينة=40 (أقل من 50)

وبالنسبة للشركات الخاصة نعتمد اختبار Kolmogorov-Smirnov لأن حجم العينة =55 (أكبر من

50) ، كما أنه يمكن أيضا اعتماد اختبار Shapiro-Wilk (كما تشير إلى ذلك العديد من المراجع).

في هذه الحالة نلجأ إلى اختبار لا معلمي بديل عن اختبار T-test لعينتين مستقلتين وهو اختبار Mann-

Whitney .

دراسة المردودية المالية :

### Tests of Normality



نوع الشركة	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
شركة عمومية المردودية	,158	40	,014	,965	40	,248
شركة خاصة المالية	,412	55	,000	,279	55	,000

a. Lilliefors Significance Correction

كما تشير النتائج فإن المردودية المالية بالنسبة للشركات العمومية تتوزع توزيعا طبيعيا بينما في الشركات الخاصة لا

تتوزع توزيعا طبيعيا. وهو ما يبرر استخدام اختبار **Mann-Whitney**.

**صياغة فرضيات الاختبار:** تختلف صياغة فرضيات الاختبار تبعا لشكل توزيع المتغير التابع (RF) بالنسبة

للشركات العمومية والشركات الخاصة.

إذا كان لهما نفس الشكل ، فإن فرضيات الاختبار تكون كالتالي :

- فرضية العدم : توزيع المجموعتين متساوي
- الفرضية البديلة : وسيط المجموعة 1 يختلف عن وسيط المجموعة 2

أي أننا في هذه الحالة نقارن بين الوسيطين

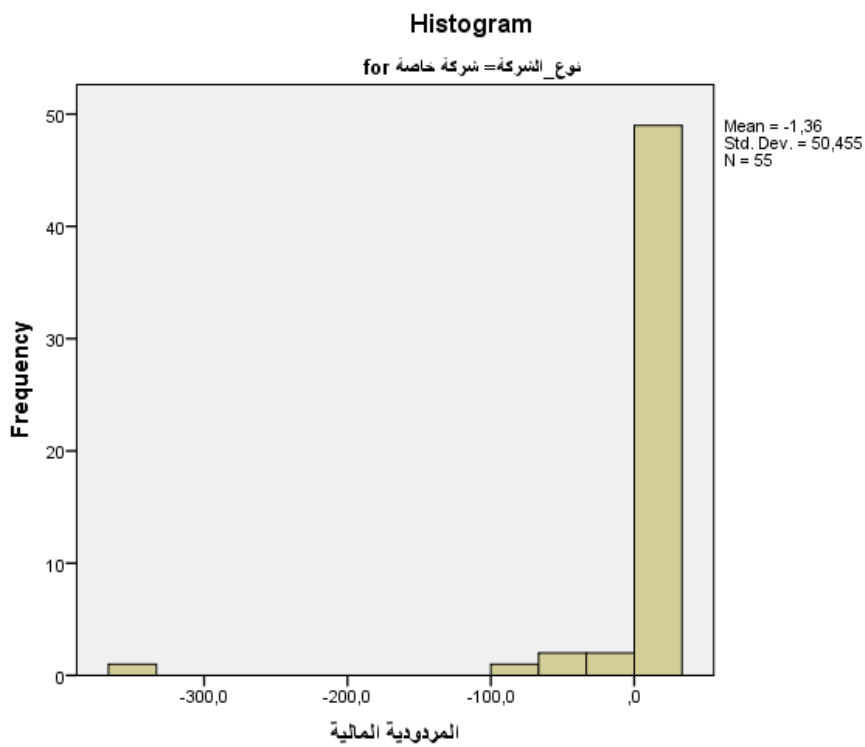
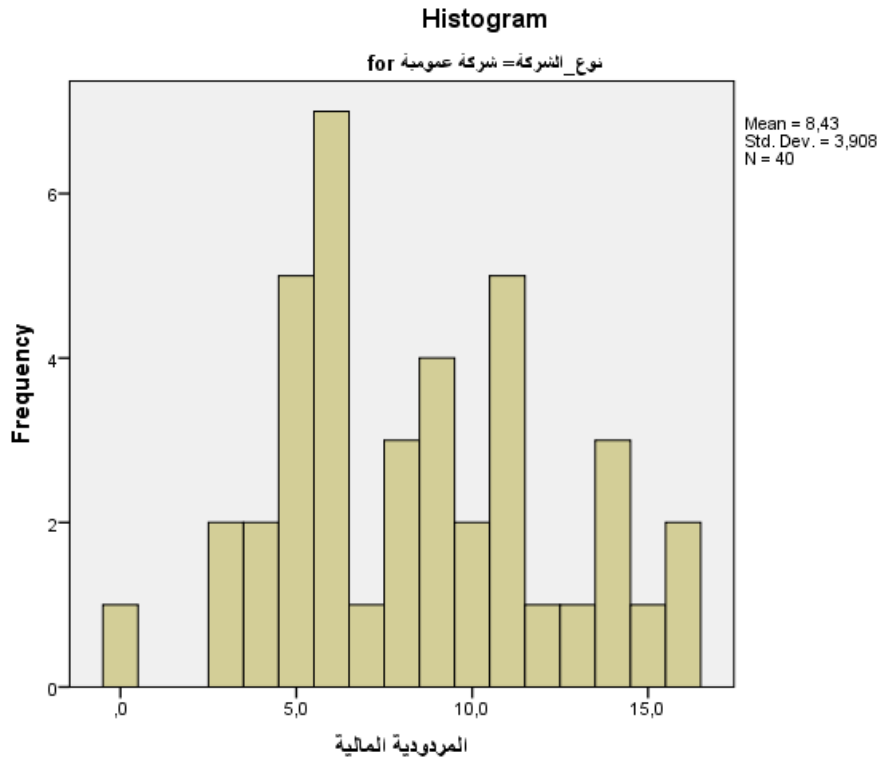
إذا كان شكل التوزيع مختلف بالنسبة لكلا المجموعتين :

- فرضية العدم : توزيع المردودية المالية في كلا المجموعتين متساوي
- الفرضية البديلة : متوسط الرتب في كلا المجموعتين غير متساوي

أي أننا في هذه الحالة نقارن الفرق بين متوسط الرتب **Mean rank**

حسبما تشير النتائج فإن توزيع المردودية المالية في الشركات العمومية يختلف عنه في الشركات الخاصة كما أثبتته

اختبارات التوزيع الطبيعي وكما هو واضح في شكل المدرج التكراري التالي لكلا المجموعتين :



وبناء على هذه النتائج فإننا نعتد صياغة فرضيات الاختبار طبقا للحالة الثانية (عدم تشابه شكل التوزيعين). نتائج

اختبار Mann-Whitney :

Ranks				
	نوع الشركة	N	Mean Rank	Sum of Ranks
المردودية المالية ية	شركة عمومية	40	48,85	1954,00
	شركة خاصة	55	47,38	2606,00
	Total	95		

كما تشير النتائج فإن متوسط الرتب للمردودية المالية للشركات العمومية = 48,85، ومتوسط الرتب للمردودية المالية

للشركات الخاصة = 47,38 ، فهل هذا الفرق ذا دلالة إحصائية ؟

تشير الاختبار إلى أن هذا الفرق ليس ذا دلالة إحصائية (عند مستوى 5% ) :  $p=0.79 > 0.05$  مما يدفعنا

لقبول فرضية العدم .

وبالتالي فإن المردودية المالية في الشركات العمومية لا تختلف عنها في الشركات الخاصة.

Test Statistics <sup>a</sup>	
	المردودية المالية
Mann-Whitney U	1066,000
Wilcoxon W	2606,000
Z	-,257
Asymp. Sig. (2-tailed)	,797

a. Grouping Variable: نوع الشركة

الخاصة :

كما رأينا في دراستنا أن قطاع التأمينات مثل القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني الجزائري شهد تحولات واسعة إثر التطورات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية الأخيرة و ذلك من خلال رفع تخصص أنشطة شركات التأمين سنة 1990م ثم رفع احتكار الدولة عليها سنة 1995م بعده القانون 04/06 المتّم و المعدّل لهذا المرسوم الذي يفصل بين تأمين الممتلكات و تأمين الأشخاص .

كل هذه التحولات التي تدخل في إطار الانتقال بالاقتصاد الوطني الموجه إلى اقتصاد السوق والمنافسة أدت إلى خلق محيط جديد مفتوح للاستثمار والابتكار و بالتالي فتح سوق التأمينات إلى متعاملين خواص جدد و وطنيين و أجانب ( حيث منحت رخصة الاعتماد إلى عدة شركات ) لاستغلاله بصورة تنافسية إلى جانب شركات القطاع العمومية التي يجب عليها في ظل هذه الظروف الجديدة إثبات قدرتها على تنظيمها و تحديث هيكلها حسب متطلبات اقتصاد السوق و بالتالي الرفع من قدرتها التنافسية و الاندماج في السوق العالمي للتأمينات.

و من خلال الدراسة التي قمنا بها لمقارنة المردودية المالية لكل من الشركات العمومية والشركات الخاصة لسوق التأمين الجزائري ، و من خلال تحليل البيانات الإحصائية بواسطة SPSS يتضح انه لا يوجد فروق جوهرية ما بين كلا القطاعية العام و الخاص بالنسبة للمردودية المالية رغم التباين الواضح في نتيجة السنة المالية لكل نوع من الشركتين.

قائمة المراجع :

1. Aglic Algerie .(2011) .Aglic Algerie من 2019 ,04 09 , تاريخ الاسترداد .aglic-algerie.com.

2. AXA Assurance. (s.d.). AXA Assurance. Consulté le 04 09, 2019, sur [www.axa.dz](http://www.axa.dz).
3. Cardif Eldjazair .(2007) .Cardif Eldjazair من تاريخ الاسترداد 04 09 ,2019،  
[www.cardifeldjazair.dz](http://www.cardifeldjazair.dz).
4. fridson Martin و «Alvarez Fernando » .(2002) .Finacial statement analysis : a practitioner's Guide .« USA: Third edition , John wiley and sons.
5. LEZOUL, M. (25-26 avril 2011). « La situation actuelle du secteur des assurances en Algérie- Quelle sont les alternatives?». un rapport présenté dans le recueil de communications du colloque international sur les sociétés d'assurances traditionnelles et les sociétéd'assurances Takaful entre la théorie et l'expérience pratique, (p. 23). université Setif Algérie.
6. LEZOUL, M. (s.d.). les assurance en Algerie " quelle sont des alterenatives de developpement du secteur. Revue Algérienne d'economie de gestion , p. 96.
7. Macir vie .(2011) .Macir vie من تاريخ الاسترداد 04 09 ,2019،  
[www.macirvie.com](http://www.macirvie.com).
8. Ministère des finances" .(2012) . Rapports sur l'activitédes assurances en Algérie ." Algérie.
9. Ministère du finance .(2015) . Rappoert d'activite .
10. Ministère des finances" .(2002) .Rapports sur l'activitédes assurances en Algérie ." Algérie.
11. Ministère des finances" .(2004) .Rapports sur l'activitédes assurances en Algérie ." Algérie.
12. Ministère des finances" .(2006) .Rapports sur l'activitédes assurances en Algérie ." Algérie.
13. Ministère des finances" .(2011) .Rapports sur l'activitédes assurances en Algérie ." Algérie.
14. Ministère des finances" .(2013) .Rapports sur l'activitédes assurances en Algérie ." Algérie.
15. Ministère des finances" .(2014) .Rapports sur l'activitédes assurances en Algérie ." Algérie.
16. Ministère des finances" .(2016) .Rapports sur l'activitédes assurances en Algérie ." Algérie.
17. Ministère des finances" .(2017) .Rapports sur l'activitédes assurances en Algérie ." Algérie.
18. Ministère des Finances » .(2017-2011) .Rapports sur l'activitédes assurances en Algérie .« Algérie.
19. Ministère du Finances » .(2017-2013) .Rapports sur l'activitédes assurances en Algérie .« Algérie.
20. Mohamed LEZOUL .Quelle sont des alternatives de developpement du secteur . (صفحة 96)تأليف Revue Algerienne d'economie de gestion.
21. Payrard Josette » .(1999) .Analyse financiere . « Parie: 8 emeédition, vuibert.

22. Piget Patrick « .(2005) .Gestion financière de l'entreprise .« Paris , France: 2<sup>eme</sup> édition , economica.
23. Stice James ،Diamond Michael و K.Stice Earl « .(2001) .finance accounting : Reporting and analysis .« USA: 6<sup>eme</sup> edition , south western.
24. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (08 03, 1995). الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات، العدد 13 ، الصادرة بتاريخ الأربعاء 7 شوال 1415 هـ الموافق ل 8 مارس 1995 م. صفحة 36.
25. بدر الدين براحلية. (2011 افريل, 25-26). التأمين في الجزائر في ظل المرسوم التنفيذي 09/03 بين التجاري و التعاوني. تاريخ الاسترداد 2021 جانفي, 26، من [www.researchgate.net](http://www.researchgate.net):  
[https://www.researchgate.net/publication/337199004\\_altamyn-fy-aljzayr-fy-zl-almrswm-altnfydhy-09-13-byn-altjary-waltawny-brahlyt-bdr-aldyn/link/5dcb05f692851c818049e3cc/download](https://www.researchgate.net/publication/337199004_altamyn-fy-aljzayr-fy-zl-almrswm-altnfydhy-09-13-byn-altjary-waltawny-brahlyt-bdr-aldyn/link/5dcb05f692851c818049e3cc/download)
26. بن على بلعزوز، و معمر حمدي. (2011/12/08-07). " نظام التأمين التعاوني بين النظرية و التطبيق " ، دراسة التجربة الجزائرية (حالة شركة سلامة للتأمين التعاوني) . ورقة مقدمة للملتقى الثالث للتأمين التعاوني، (الصفحات 368-369).
27. بن محمد هدى. (2005-2004). "تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT " . جامعة منتوري قسنطينة: ماجستير في علوم اقتصادية تخصص بنوك و تأمينات تحت اشراف الاستاذ عبد النور موساوي.
28. جريدة المسار العربي. (09 07, 2011). مقال حول تأمين الأشخاص بقلم نوال .س ، ت. تاريخ الاسترداد 10 01, 2012، من <http://elmassar-ar.com>: <http://elmassar-ar.com/ara/permalink/5421.htm>
29. حسين حساني. (2012-2011). " تقييم الأداء في المؤسسات التأمين الجزائرية -دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين -" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تحت اشراف الأستاذ بنود عبد الحفيظ.

30. خالد خطيب. (26/25 أفريل 2011). " الأسس النظرية و التنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر ". ندوة مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، (صفحة 44). جامعة فرحات عباس ، الجزائر.
31. صليحة فلاق. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة المجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك تحت اشراف الأستاذ بلعزوز بن علي "أثر الاصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين في الجزائر 1990-2008". جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف.
32. فرع الكرامة للتأمينات يقترح حلولا جديدة للتأمين على الأشخاص. (20 11, 2011). [www.radioalgerie.dz](http://www.radioalgerie.dz). تاريخ الاسترداد 10 01 2012، من الاذاعة الجزائرية: [http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com\\_content&catid=27:2010-04-&id=11777:2011-11-20-14-16-08&view=article&29-13-18-26](http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&catid=27:2010-04-&id=11777:2011-11-20-14-16-08&view=article&29-13-18-26)
33. ق.إ. (17 12, 2011). جريدة أخبار اليوم ، " اعتماد نظام النجاعة المالية لشركات التأمين قريبا ". تم الاسترداد من [www.akhbarelyoum-dz.com](http://www.akhbarelyoum-dz.com): جريدة أخبار اليوم ، "اعتماد نظام النجاعة المالية لشركات التأمين قريبا" ، بقلم ق.إ. ، تاريخ النشر: 2011/12/17 <http://www.akhbarelyoum-dz.com/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/4> 1243-2011-12-17-191944
34. معمر حمدي. (2011-2012). مذكرة مجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي تحت اشراف الاستاذ بن علي بلعزوز.
35. مليكة زغيب، و ميلود بوشنقىير. (2010). " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
36. موقع المجلس الوطني للتأمينات CNA. (2002). موقع المجلس الوطني للتأمينات CNA. تاريخ الاسترداد 01 04 2019، من [WWW.CNA.DZ](http://WWW.CNA.DZ): [WWW.CNA.DZ](http://WWW.CNA.DZ)

